

لبنان وحقوق الانسان المهانة

باريس في ١٩/١٠/٢٠٠٠

دعت أربع منظمات عالمية وعشوية أجتاع وزراء خارجية مجموعة الشراكة الاوروبية - المتوسطية في مارسيليا، الرئيس السوري بشار الاسد الى "العمل دون تأخير على حل قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والافراج عنهم"، في الوقت الذي كانت فيه "منظمة العفو الدولية - الفرع الفرنسي" تصنف لبنان على لائحة الدول التي تمارس التعذيب مقامة المعتقلة السابقة في سجون النظام اللبناني أنطوانيت شاهين نموذجاً حيا عن الأعمال التعسفية والظلم في بلاد الأشعاع والنور.

وفي الاطار الاول وجهت منظمات "الفيديرالية لدولية لحقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، جمعية دعم المعتقلين اللبنانيين أعتباطا (سوليد) والجمعية المسيحية الفرنسية لمناهضة التعذيب (أكات)" كتاباً مفتوحاً الى الرئيس السوري بشار الاسد جاء فيه:

"ان منظمات حقوق الانسان الموقعة على هذه الرسالة معنية جدا بحال المعتقلين اللبنانيين أعتباطا في سوريا والذين أختطفوا منذ العام ١٩٧٦ ونقلوا الى السجون السورية، والموجودين بأعداد كبيرة وفي ظروف مأساوية تتناقض مع كل المواثيق والاعراف الدولية والقوانين وشرعة حقوق الانسان وحتى للأحكام والمواثيق المعقودة بين لبنان وسوريا.

وبعد أنتظار طويل سلمت السلطات السورية الى القضاء اللبناني ١٢١ معتقلاً لبنانياً لديها، وأعلنت أنها تحتفظ بخمسة وعشرين لبنانياً في سجونها بتهمة "التعامل مع أسرائيل" دون ان تحدد هوياتهم او مكان أحتجازهم وعادت السلطات السورية واعلنت بداية تشرين الاول الجاري عن وجود ٥٠ معتقلاً لبنانياً لديها.

اما في لبنان فتنظر مئات العائلات اللبنانية معرفة مصير اولادها واماكن أعتقالهم في سوريا، وفي الوقت الذي يقوم عدد محدود من الاهالي بزيارة المعتقلين هناك، تصر السلطات اللبنانية على حل هذه المشكلة وتعتبر المعتقلين اموات وخصوصاً من أختفت أثارهم منذ أكثر من أربع سنوات. لقد تحرك أهالي المعتقلين في سوريا محلياً واقليمياً ودولياً سعياً وراء الافراج عن المعتقلين، ونظموا بالتعاون مع منظماتنا "اللقاء الاول الأوروبي - المتوسطي لعائلات المخطوفين والمفقودين" في شباط الماضي، وتظاهروا ولا يزالون مرات عدة في لبنان وامام القصر الرئاسي في بعبدا.

لقد افرجت السلطات السورية في أب الماضي عن الشيخ هشام منقارة أحد قادة حركة لتوحيد الاسلامية بعد أعتقاله منذ سنة ١٩٨٥، الامر الذي يجعلنا نأمل ان تعمد السلطات السورية الى حل هذه المشكلة حسب ما يمليه القانون الدولي لجهة التوصل الى حل عملي لها ونحن نطلب منكم التدخل دون تأخير من أجل :

- ١- فتح تحقيق كامل عن قضية خطف اللبنانيين الى السجون السورية.
- ٢- إعطاء أجابات واضحة الى كل العائلات اللبنانية التي خطف أفرادها الى السجون السورية او فقدوا هناك، واماكن أحتجازهم ومنحهم حق الزيارة.

- ٣- منح كل اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية محاكمات عادلة والعناية الطبية اللازمة.
- ٤- تسليم كل المعتقلين اللبنانيين المتهمين بأرتكاب جرائم على الاراضي اللبنانية الى القضاء اللبناني.

لبنان والتعذيب

وفي الاطار الثاني عقد رئيس الفرع الفرنسي في منظمة العفو الدولية دينيز روبليارد مؤتمرا صحافيا في مقر الاعلام التابع للرئاسة الفرنسية في الاتحاد الاوروبي، أطلق خلاله الحملة الدولية لمناهضة التعذيب في حوالي ١٥٠ دولة من ضمنها لبنان "حيث تمارس أشكال التعذيب أسوأ بأفريقيا الجنوبية وأفغانستان وأنغولا والعراق وغيرها".

وتحدث روبليارد عن أساليب التعذيب في حق المشبوهين والسجناء السياسيين بسبب هويتهم ومعتقداتهم وهم رجال ونساء وأطفال وبالغين، وعن وسائل التعذيب قالت منظمة العفو أنها الضرب (الاكثر شيوعا) بواسطة القبضات والهراوات واعقاب البنادق وانايب الحديد والصدمات الكهربائية مما يؤدي الى سحق عظام الضحايا وتحطيم أسنانهم والنزيف وغالبا ما يؤدي الامر الى وفاة بعضهم تحت التعذيب، وأشار الى الأعتداءات الجنسية والاعتصابات والتعذيب بأعقاب السجائر والتعليق الامر الذي يناقض المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (...).

وكانت المنظمة قد افردت موقعا خاصا على الانترنت لضحايا التعذيب في العالم من بينهم اللبنانيين أنطوانيت شاهين التي وصفتها المنظمة بأنها عذبت بقسوة وسجنت سنين طويلة ثم ثبتت برأتها بعد ذلك (...).